للعلم به ولو اخرج في الحال الرطب والعنب مما يتمر ويزبب لم يجز كما علم مما مر وان اخذه الساعي لم يقع الموقع ومؤنة جذاذ الثمر وتجفيفه وحصاد الحب وتصفيته من خالص مال المالك لا من مال الزكاة ويسن خرص الثمر ولو نخيل البصرة الذي تجب فيه الزكاة اذا بدا صلاحه على المالك لخبر فيه فيطوف الخارص بكل نخله ويقدر ما عليها رطبا ثم تمرا ولا يقتصر على رؤية البعض ويقاس الباقي به وان اتحد النوع جاز ان يخرص الكل ثم تمرا والمشهور ادخال جميعه في الخرص ويقاس بالنخل العنب وانما يكفي خارص واحد اذا اخذ الخرص بقوله عن اجتهاد وشرطه وان تعدد العلم بالخرص والعدالة في الرواية وكذا الحرية والذكورة وبقية صفات عدل الشهادة في الاصح بنا على الاكتفاء بواحد فاذا خرص فالاظهر ان حق الفقراء ينقطع من عين الثمر ويصير في ذمة المالك ثم يزبب ليخرج كما بعد جفافه ويشترط في الانقطاع والصيرورة ما مر من التصريح من الخارص والامام او نائبه بتضمينه اي تعلق الفقراء بذمة المالك وقبول المالك التضمين على المذهب فان لم يضمنه او ضمنه فلم يقبل المالك بقي حق الفقراء كما كان ولم ينفذ تصرفه في الجميع بل فيما عدا الواجب شائعا لبقاء الحق في العين لا معينا وقيل ينقطع حقهم بنفس الخرص وعلى الاول فاذا ضمن المالك جاز تصرفه في جميع المخروص بيعا وغيره وهذه فائدة الخرص وقبله لا يجوز له التصرف بالاكل ولا غيره فان لم يبعث الحاكم خارصا او لم يكن حاكم حكم عدلان يحكمهما الحاكم يخرصان عليه ولا مدخل للخرص في الحب وغيره مما مر اذ لا يمكن الوقوف على قدره لاستتاره ولو ادعى المالك هلاك المخروص كله او بعضه بسبب يكذبه الحس لم يلتفت اليه او بسبب خفي كسرقة او ظاهر عرف كالبرد واللصوص والجراد وتردد العسكر واتلفهم في الهلاك به صدق بيمينه وان لا يتهم

صدق

صدق بلا يمين فان لم يعرف الظاهر طولب ببينة بوقوعه على الصحيح لامكانها ثم صدق بيمينه في الهلاك به واليمين مستحبة ولو اقتصر على دعوى الهلاك صدق بيمينه لذبا ولو ادعى خيانة رب فيما خرصه او غلطه فيه بما يعتد لم يقبل كما لو ادعى اهيل الحاكم او كذب الشاهد لم يقبل الا ببينة وفي الغلط لا يقبل في حط جميعه ويقبل في حط المحتمل او يحتمل بفتح الميم قبل الاصح ان كان فوق ما يقع بين الكيلين ويحلف ندبا وان كان قدر ما يقع بينهما توسق في مأيه واداءه بعد الكيل حط ايضا لان الكيل يقين والخرص تخمين فالاحالة عليه او هذا ان فاتت عين المخروص فان بقي اعيد كيله وعمل به ولو ادعى غلط الخارص ولم يبين قدر الزيادة سمع دعواه

باب زكاة النقد

اي الذهب والفضة وان لم يكن مضروبا والاصل فيها مع ما يأتي آية والذين يكنزون الذهب والفضة فسره بذلك نصاب الفضة مئتا درهم والذهب عشرون مثقالا كما يأتي بوزن مكة لقوله صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة والدرهم ستة دوانق والمثقال درهم وثلاثة اسباعه وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل والدرهم ستة دوانق والدانق ست حبات وهو ثمان حبات شعير وخمسا حبة فالزكاة كما لو نقص في ميزان وتم باخر وزكاتهما ربع عشر لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة وقال صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون عشرين دينارا شيء وفي عشرين نصف دينار انتهى ولا يكمل نصاب احد النقدين بالاخر ولا شيء في المغشوش منهما حتى يبلغ خالصه نصابا فاذا بلغه اخرج الواجب لكن يتعين على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)